انتهت من تصوراتها بشأن تعديل قانون الانتخابات

«التشريعية»: للناخب صوت لقائمة وصوت لمرشح منفرد

جانب من المؤتمر

السايرمتحدثا (تصوير : صالح محمد)

القائمة الانتخابية لا تقل عن 4 مرشحين ولا تزيد على 6 .. و يُعلن فوز أكثر 10 أعضاء حصولاً على الأصوات

السايرر: فكرة الشبهة الدستورية أصبحت "بدعة" لدينا وباعتقادي أن قيمة الصوت منحها المشرع للناخب

عبدالكريم الكندري: أول نجاح للنظام الانتخابي مناقشته أمام الجميع بعد أن تلقينا العديد من الاقتراحات

بوشهري: حرصنا على المصلحة العامة عند مناقشة مواد القانون والانتقال من العمل الفردي إلى الجماعي

العصفور: على اللجنة مسؤولية رفع تقرير المقترحات وترك الخيار للأمة عبر ممثليها في المجلس

الزيد مؤيدا تعديل نظام الانتخاب: يعزز العمل الجماعي وينهي العمل الفردي

عقدت اللجنة "التشريعية" البرلمانية مؤتمرا صحفيا في مجلس الأمة، أمس الأحد، لعرض ما انتهت إليه اللجنة بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

في هذا الإطار قال رئيس اللجنة التشريعية النائب مهند الساير إن نظام "الصوت الواحد" يجب أن يتغير، لذلك كانت هناك تحركات جدية، أصبحت "التشريعية" هي المسؤولة عن تعديل النظام الانتخابي وهذا الاقتراح يجب أن يناقش فيه الشعب أولا.

وكشف الساير، خلال المؤتمر الصحافي، أن للناخب صوت لقائمة معينة وصوت آخر لمرشح منفرد والقائمة لا تقل عن 4 مرشحين ولا تزيد عن 6، وصوت الناخب يذهب للقائمة والصوت الآخر يذهب للمستقل أو لعضو بأي قائمة أخرى، في حين، يعلن فوز أكثر 10 أعضاء حصولا على الأصوات بالعضوية.

وقال الساير إن "فكرة الشبهة الدستورية أصبحت "بدعة" لدينا، وباعتقادي أن قيمة الصوت منحها المشرع للناخب"، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن ما يطبق بالانتخابات العامة يطبق بالانتخابات "التكميلية".

من جانبه قال مقرر اللجنة التشريعية عبدالكريم الكندري: أول نجاح للنظام الانتخابي هو مناقشته أمام الجميع بعد أن تلقّت اللجنة العديد من الاقتراحات، مضيفا أن اللجنة ارتأت تأجيل تقسيم الدوائر وتحقيق العدالة منعاً للخلاف وبعداً عن تعارض المصالح وترك الموضوع لمفوضية الانتخابات.

وأكد أن اللجنة تخلت عن قضية القوائم النسبية بعد الاستماع لجميع الآراء للوصول إلى نظام انتخابي جماعي، مشيرا إلى أن ما توصلت إليه هو نظام هجين فيه نظام القوائم والترشح الفردي.

من جهتها، قالت النائب جنان بوشهري، إن اللجنة "التشريعية" بمناقشتها "إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة" تستكمل الإصلاح السياسي الذي يتكون من عدة محاور وهذا أهمها، واستطاعت مناقشة ما هو شبه مستحيل أن يناقش، وما انتهت إليه على توافق نيابي نيابي يعد أمر طبيعي.

وأضافت بوشهري، خلال المؤتمر الصحافي، "حرصنا على مراعاة المصلحة العامة عند مناقشة مواد القانون والانتقال من مرحلة العمل الفردي إلى العمل الجماعي وهو اجتهاد اللجنة".

بدوره كتب النائب سعود العصفور عبر حسابه في منصة "إكس" قائلاً: مع كامل تقديري ومعرفتي بحرص الإخوان في اللجنة التشريعية والقانونية على مراجعة كل الاقتراحات بخصوص نظام الدوائر الانتخابية وسعيهم الواضح للوصول إلى نظام انتخابي يحفز العمل الجماعي الجاد ويعالج سلبيات نظام الصوت الواحد، إلا أن معالجة التوزيع الجائر للدوائر الانتخابية وتفاوت الوزن التصويتي بين المواطنين باختلاف دوائرهم لا يقل سوء، وهنالك أكثر من مقترح أمام اللجنة يعالج هذا الأمر بشكل دائم وعادل، وعلى اللجنة مسؤولية رفع تقرير بهذه المقترحات وترك الخيار للأمة عبر ممثليها في المجلس".

من جهته أكد النائب أسامة الزيد على ضرورة تعديل النظام الانتخابي بما يضمن العمل الجماعي، معلنا دعمه للتصور الذي توصلت إليه اللجنة التشريعية.

وقال الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "أعلن عن تأييدي الكامل لما خلصت إليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تصورها بشأن تعديل النظام الانتخابي، مؤكدا أنه سبق أن أعلن منذ اليوم الأول لترشحه للانتخابات دعمه أي نظام انتخابي يعزز العمل الجماعي وينهي العمل الفردي.

وبين الزيد إن " التصور الذي انتهت إليه اللجنة التشريعية يدل على أننا سنذهب باتجاه العمل الجماعي".

وأوضح أن " تغيير النظام الانتخابي بالنسبة للنواب الحاليين الذين وصلوا بالصوت الواحد قد يكون قفز إلى المجهول بالنسبة لهم ولا يعلمون إن كان سيخدمهم انتخابيا أم لا"، مؤكدا على انهم " يعتقدون أن تغيير النظام الانتخابي يخدم الشعب الكويتي".

واعتبر الزيد أن " التوافق النيابي الحاصل في هذا المجلس وليد صدفة بأن وصلت هذه المجموعة من النواب واتفقت على خارطة من الأولويات التي تشريعية"، موضحا انه " لا يوجد ضمان لأن ينتج النظام الانتخابي الفردي مجموعات نيابية تتوافق مثل ما حدث".

عبدالكريم الكندري

عبدالعزيز الصقعبي

جنان بوشهري

«الميزانيات» تمهل أمانة مجلس الوزراء أسبوعين لتقديم كل المعلومات حول أعمال المحافظات الست إلى «المحاسبة»

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، اجتماعا أمس لمناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء عن السنة المالية 2022/2023، وملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء الواردة في تقريره السنوي.

وناقشت اللجنة نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2023.

كما ناقشت اللجنة المخالفات المالية التي أوردها جهاز المراقبين الماليين على الأمانة العامة لمجلس الوزراء الواردة في تقاريره عن النصفين الأول والثاني عما أسفرت عنه رقابته المسبقة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2022/2023.

وأوضح مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة استعرضت في الاجتماع كتابا من ديوان المحاسبة يفيد بأنه تعذر عليه تقديم تقريره بشأن تكليف مجلس الأمة للديوان بشأن موضوع استقطاع 5% من أرباح الجمعيات لصالح المحافظات.

وأضاف أن الديوان أوضح أن تعذر تقديم التقرير يأتي نظرا لعدم تعاون الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدم تقديمهم البيانات التي يريد الديوان الحصول عليها لإعداد تقريره.

وبين أنه بعد نقاش طويل، أخذت اللجنة تعهدا على الأمانة العامة لمجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس المحافظات بأن يقدموا كافة المعلومات التي يحتاجها ديوان المحاسبة للانتهاء من هذا التكليف خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين.

وأوضح الزيد أن اللجنة كانت قد ناقشت في بداية مجلس 2022 المبطل موضوع الرقابة على الأموال التي تحول بنسبة 5 ٪ من أرباح الجمعيات التعاونية إلى المحافظات الست، ووجدت اللجنة آنذاك أن هناك اختلالات كبيرة ولذلك كلفت اللجنة ديوان المحاسبة بمراجعة هذا الأمر.

وبين أنه بعد إبطال المجلس أعيد تكليف ديوان المحاسبة بهذا الأمر في تاريخ 16 يوليو 2023.

وأضاف أن التكليف نص على أن يقوم ديوان المحاسبة بمراجعة وفحص أعمال المحافظات الست ومصروفاتها وإيراداتها خلال السنوات المالية العشر الأخيرة وتقديم رأي حول مدى تناسب إنجازاتها مع ما يخصص لها من مصروفات وبيان التداخل بين أعمالها وأعمال الجهات الحكومية الأخرى. وبين أن التكليف نص أيضا على فحص ومراجعة المبالغ الموردة من الجمعيات التعاونية إلى المحافظات الست وأوجه صرفها منذ بداية العمل بتوريد نسبة 5 ٪ من أرباح الجمعيات التعاونية إلى المحافظات، وفحص ومراجعة حركة الحسابات البنكية الخاصة بذلك وتقديم رأي حول آلية التعامل مع تلك المبالغ بما يكفل بسط الرقابة عليها.

وأوضح أن التكليف نص كذلك على مراجعة وفحص حركة المعينين والمنتدبين لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشؤون المحافظات منذ بدء التعيين والندب وبيان مدى الحاجة لتعيين وندب تلك الأعداد لدى الأمانة العامة، مع تقديم رأي حول آلية التعامل مع تلك الأعداد بما يكفل صون الأموال العامة.

وشدد الزيد على أنه في حال عدم تقديم الأمانة العامة لمجلس الوزراء والأمانة العامة للمجلس الأعلى لشؤون المحافظات لهذه المعلومات فإن اللجنة قد تضطر إلى الطلب من مجلس الأمة بتكليفها في التحقيق بهذا الأمر.

وقال الزيد "لن نقف مكتوفي الأيدي أمام أي تعدٍ أو إضرار بالأموال العامة لأننا لا نعلم أين تصرف هذه الأموال وبأي شكل" مؤكدا أنه "لن نغفل عن هذا الموضوع أبدا".

وأضاف الزيد أن اللجنة ناقشت أيضا مواطن الهدر في الأموال العامة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وكان أبرزها الجهات التابعة وضخامة الهيكل.

وبين أن اللجنة وجدت أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء اتخذت بعض الإجراءات لتنفيذ بعض توصيات لجنة الميزانيات في المجلس المبطل 2022 بمعالجة هذا التضخم لكنها غير كافية حتى الآن.

وأوضح أن اللجنة أصدرت اليوم "أمس" توصيات أخرى ووعد ممثلو الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتنفيذها بأسرع وقت ممكن.

وأفاد بأن هناك هدرا أيضا في بند الاستعانات والاستثناءات الممنوحة من مجلس الخدمة المدنية للأمانة العامة لمجلس الوزراء، مشيرا إلى أن اللجنة كلفت ديوان الخدمة المدنية تزويد اللجنة بكافة الاستثناءات والتفويضات الممنوحة للأمانة العامة لمجلس الوزراء حتى يتسنى مراجعتها واتخاذ قرار بشأنها.

وأكد الزيد أن معالجة الاختلالات في هيكل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتضخمه أمر مهم جدا، لأن هذا التضخم ينتج عنه ضعف في الرقابة المالية والإدارية على هذه الجهات.

الهاجري: توافق مع وزير التعليم العالي بشأن تعديل قانون «الجامعات الخاصة» واستعجال إصدار لائحة العقوبات

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها أمس تكليف المجلس للجنة بتقصي وبحث مدى كفاءة الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة في البلاد وزيادة عدد مقاعد البعثات الداخلية مقارنة بالخارجية.

وأكد عضو اللجنة النائب د. فلاح الهاجري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان وزير التعليم العالي د. عادل المانع وأمين عام مجلس الجامعات الخاصة أقرا بما ورد من مخالفات صريحة وواضحة في الجامعات الخاصة.

وكشف الهاجري عن الوزير أفاد انه أصدر تعليمات بوقف تقاضي أي رسوم غير قانونية ومخالفة للوائح بجميع الجامعات الخاصة، كما تعهد أمام اللجنة باسترجاع جميع المبالغ السابقة التي أخذت بغير وجه حق منذ تأسيس هذه الجامعات وإعادتها للطلبة

وأوضح أنه تم الاتفاق على تعديل القانون رقم 34 لسنة 2000 في شأن إنشاء الجامعات الخاصة والاستعجال بإصدار لائحة العقوبات على الجامعات المخالفة خلال أسابيع.

وأعرب الهاجري عن أسفه لعدم وجود عقوبات على الجامعات الخاصة على الرغم من مرور 24 سنة من إصدار قانون الجامعات الخاصة، معتبرا أن هذا الأمر دليل على وجود يد للتاجر في وضع هذا القانون.

وشدد على أهمية وقف مثل هذا الأمر بانتزاع الحقوق من التجار ومحاسبة كل من يتعمد الإضرار المالي والعلمي بالطلبة.

وأكد الهاجري على أن اللجنة مستمرة في مواجهة المخالفات الواضحة والصارخة في الجامعات الخاصة حتى ينعم الطلبة بجو تعليمي يحتضن الجميع بنظام أكاديمي والتزام بالقواعد والنظم وبعيدا عن التكسب المالي للتجار.